المستحق من الدار ما يكون ضررا بالمشتري كالنقب او اشك حتى فان اراد
ان يهدمها كلها فارغها ويأخذ الثمن وان اراد ان يقيمها كذلك الى يستحق فليس
يقرر من الثمن شيء لكن فان اراد استئناف الدار الى انقراض المستحق
منه شيء. وبهذا قول مالك في البيوع قال سحنون وقال غيره
لا ينتقد الكراء البيع في مثل هذا اذا كان الوجب المستحق الصفقة
لم يكن للمكتري ان يتمسك بما بقي لانه مجهول قال ابن حبيب وكذلك
الرواية عن سحنون انه قال انما يكون مجهولا ان اختلفت قيمة المشهور
اه باب فيمن اكترى ارضا او اشتراها بنيانا
ها او غرس فيها ثم استحقت. قال محمد
قال سحنون قلت لابن القاسم فمن استأجر رجلا من رجل ليبني
له ان يبني فيها ويسكن ويغرس ويزرع يعمل ثم استحق
الارض رجل قبل انقضاء اجل الاجارة قال لا شيء له الا الذي كانت الارض
ان كان اشترى اجارها او وزنها والكراء الذي يوم الاستحقاق في
السكنى وان كانت الارض مزروعة فاستحقت بعد ابان الزرع
فليس للمستحق من شيء تلك السنة شيء. وهو مثل ما قد مضا
وان كان ابان الزرع لم يفت المستحق اولى بكراء تلك السنة وان كانت
الارض تحمل السنة كلها وهي مثل السكنى يكون الكراء للمستحق
من يوم الاستحقاق وما مضى فهو للاول ويكون المستحق بالخيار
فيما بقي من السنين فان شاء اجاز الكراء الى الملتة وان شاء
فان نقض لزم الذي في الارض ما حسب المستحق وان اجاز
وانتقضت الملتة فله ان شاء ان يأخذ فيها من نقض او غرس
بقيمته مقلوعا وان شاء امره بقلعه وان ابى ان يجبر له يكن له ان يقلع
النقض ويقال له اعطه قيمة ما فيها من اجار قبل العمارة والغارس
اعطه قيمة الارض فان ابى كانا شريكين اه باب
فيمن ورث ارضا او دارا او استغل رجل منه
فيها

فيها اشتركا. قال سحنون قلت لم فمن ورث
ارضا او دارا من استغل فيها مشتركا معه وقد كان اكثر اهل القرية كانت
فيها زراعة او دار فاستغل المستحق ان يقلع الذي اكراها ينصيبه من الكراء
قال نعم لانه لم يعلم المكتري ولم يعلم قال ابن القاسم وان كان الذي
كانت الارض في يده انما كان يزرعها بالنصف وهو لا يدعي ان رقبة الارض
غير وجه الكراء. عليه فيها لان مسألة مالك عن الذي يرث الدار فيسكنها
بيانا ثم لا يعلم الا بعد ذلك فقال ان كان علم ان لها اكثر مما اكترى كراء ما سكن
وان لم يعلم فلا شيء عليه في السكنى لان له ان يقول لو علمت لم
اسكن ليست لي وكان في نصيب من يكتبني قال سحنون وروى
علي بن زياد عن مالك ان لم في الكراء نصف كراء ما سكن قال محمد
يجاز عندي لانه انما اكرا عليه انها له لانه اقدم اخوه وقد مات ابناء
الزوجة واما ان قدم في ابانها وعليه كراء المثل في نصيبه كذلك ابن
عبد وس اه باب فيمن غصب ارضا فاستغلت مزروعة في ابان الزراعة او لغير
ابانها. قال محمد قال سحنون قلت لابن القاسم فمن غصب
ارضا وزرعها ثم استحقها رجل في ابان الزراعة فاراد ان يقلع
الزرع قال ذلك له كلام من زرع بوجه تشبهة وان استحقها في
ابان لا يدرك فيه الزرع فليس للمستحق ان يقلع زرع الغاصب
وله عليه الكراء قلت لم فان كان الغاصب هو اكرا الارض فزرعها المكتري
ثم استحقها صاحبها فاراد ان يقلع زرع المكتري ليكون له ذلك
قال لا اراه يعلم المكتري في القضية لانه انما زرع كما وجب تشبهة
وليس الكراء المستحق قلت فان كان المكتري لا يجب ان كان اشترى
الارض او غصبها فزرعها المكتري قال هو بمنزلة ما لو اشتراها حتى
يعلم انه غصبها اه باب فيمن اشترى اصلها
فثمرة ما استغل بعضها. قال محمد